

صراع المذاهب السياسية في القرن العشرين

للدكتور محمد عبد المعز نصر

أستاذ علم السياسة المساعد بجامعة الإسكندرية

ان من يتأمل تاريخ الأتسان من ناحية نشاطه السياسي لا يتردد لحظة في أن يصف القرن العشرين بأنه عصر الدولة « المؤمنة » . وقد يبدو هذا قولاً متناقضاً عند من لا يزال يرى أن إيمان الأتسان قد ضعف ازاء تقدم العلم والفن وما قد يدلان عليه من سيادة العقل والمنطق كما وضع ذلك أوجست كوت في تحليله لتطور الفكر الانساني . ولكن تفاؤل المفكرين والفلاسفة في القرنين الثامن عشر ومن قبلهم مفكرى اليونان لم يثبت من هذه الناحية أمام الواقع الذى يشاهده القرن العشرون في تطور الفكر السياسي . فكل مؤسس من مؤسسى الدول الحديثة في هذا العصر صاحب « كتاب » كما أن المواطنين في كل دولة من تلك الدول شاركوا في بنائها مشاركة فعالة باعتنائهم مبادئ ذلك الكتاب . وسارت بذلك السياسة والفكر جنباً الى جنب . بل انهما قد اندججا وزال الانفصال التقليدى بين الفكر في برجه العاجى وبين السياسي في ميدان العمل الواقعى وكان من نتيجة هذا التطور في حكم الانسان لنفسه أن أغلق المجال الانشائى أمام رجل السياسة الذى لا يقدم يمينه أو شماله كتاباً يرسم فيه أصول الحكم ونظرياته وقواعده لأن المواطنين في أنحاء العالم أصبحوا الآن في ظناً الى الاعتقاد ورغبة لاتحد في الإيمان . فن قدم لهم شراباً سائغاً ولوا وجوههم شطره ومن عجز عن ذلك انفضوا من حوله . ومن يقرأ دساتير العالم المعاصر يجد أنها تصور هذه الظاهرة اذ تحرص جميعاً على أن تضيق خاصة مفضلة الى خصائص المواطن التقليدية كما بينها جان بودان في وصفه للدولة القومية في القرن السادس عشر وهى خاصة الوعى والإيمان .

وما تأريخ السياسة في القرن العشرين من هذه الناحية أيضا الا تبيان
متجدد للملاحظة الصادقة التي ساقها ابن خلدون^(١) في مقدمته أثناء القرن
الرابع عشر الميلادي من أن نشوء الدولة لا بد وأن يصحبه انتصار الدعوة .
ومن ثم كان الصراع بين المذاهب السياسية صراعا عنيفا جبارا لا يعرف
الرحمة ولا الشفقة أو يعرف التسامح والالتقاء في منتصف الطريق وشأنها
في ذلك شأن كل معتقد ودين ظهر بين الانسانية منذ القديم واشتمل في ثناياه
على مزاج من العقل والمعاطفة^(٢) اشتتالا لا يقر عند ظهوره التأويل والتحويل
ولا يقف في انتشاره أمام سد أو تقييد .

وفي الواقع يجدر بنا أن نحطاط في تخصيصنا للقرن العشرين بهذه الظاهرة
في الفكر السياسي . اذ ليس القرن العشرين من هذه الناحية الا امتدادا
للصراع الذي ظهر في القرن التاسع عشر بعد أن برزت معالم الثقافة الغربية
سواء من جوانبها المادية وجوانبها الفكرية في اطار من الثورة الصناعية
التي غيرت بناء المجتمع تغيرا جوهريا . فالمدافعون عن النظم الديمقراطية
وتقادها سواء من أهل اليمين أو اليسار هم من بين قادة الرأي في القرن التاسع
عشر الذين صدمتهم مشاكل المدينة الغربية في طورها الصناعي ووضعوا
من الحلول ما اعتقدوا أن فيه شفاء الداء الحديد . وفي الدفاع عن الديمقراطية
وفي مهاجمتها تبلورت المذاهب السياسية المعاصرة تبلورا منفصلا لم يشهد
مثله القرن السابع عشر الذي أنجب الثورة الانجليزية أو القرن الثامن عشر
الذي أنجب الثورة الأمريكية والثورة الفرنسية . ولو أننا اتخذنا الديمقراطية
مذهبنا وسطا لرأينا أن الغاشية بألوانها المختلفة هي نقد للديموقراطية
من اليمين وأن الاشتراكية بأنواعها ودرجاتها هي كذلك نقد للديموقراطية
من اليسار :

(١) " فصل في أن الدول القائمة الاستيلاء العظيمة الملك أصلها الذين اما من نوبة
أو دعوة حق " (في مقدمة ابن خلدون) .

(٢) " On the emotion of conviction". In Walter Bagehot's works edited
by Mrs. Russell Barrington Vol. V.

ويهما أن نعرض لما حدث بين هذه المذاهب السياسية الثلاثة الكبيرة من صراع في القرن العشرين لأنها جميعا أديان أرضية^(١) أتت بمبادئ وقيم تعد محل مشاكل المجتمع الدنيوي الذي لا تعترف بوجود مجتمع عداه . ولقد ورثت جميعا تراث عصر التنوير في القرن الثامن عشر الذي زعم استعداد الطبيعة البشرية للصلاح والكمال إذا ما تغيرت النظم السائدة ومقومات البيئة المحيطة ومن ثم اشتملت على برامج الإصلاح التي تضمن السعادة في الحياة دون اكتراث بما وعدت به الأديان الروحية من تحقيق السعادة في الدارين . وجاء صراعها فيما بينها نتيجة اصرار كل منها على أنه المذهب الصالح لا تقومه وحسب وانما لغيره من الأقوام متخذًا الغزو وسيلة في الانتشار اما عن طريق الحرب أو التسرب . وقد زاد هذا الصراع تمايدا في مأساة الاعتقاد المعاصر أن قامت الدولة القومية الحديثة نحو هذه المذاهب الأرضية بما قامت به الكنائس نحو الأديان الروحية . فالدولة القومية أصبحت كنيسة مذهبية رغم حرصها منذ البدء على أن تفصل بين الكنيسة والدولة .

ومن الطريف أن مذهب مياميا مستقرا مثل مذهب الديموقراطية قد استعاد في المعترك السياسي الدولي حيويته وقدرته المقاتلة . فالديموقراطية الانجليزية والامريكية تدن بجذورها الى الثورة الانجليزية في القرن السابع عشر وأهم خصائص تلك الثورة أنها كانت ثورة على الكنيسة بقدر ثورتها على الدولة^(٢) . ومن ثم طالب اليوريتان اليساريون بحق الانشقاق على الكنيسة وحق الحرية في اعتناق المذهب الديني المختار الى جانب المطالبة العامة بحماية الفرد من تدخل الدولة وضمان حريته السياسية والاقتصادية . فأساس الديموقراطية الانجليزية كان اذن يقوم على الحرية بمعناها العام

"Twentieth Century : The Anti — Intellectual Attack". In Crane (١)
Brinton — Ideas and Men, London, Jonathan Cape, 1951.

"The Growth of English Democracy during the first forty years of (٢)
the seventeenth century". In Gooch and Laski — English Democratic Ideas
in the XVII century, Cambridge, 1927.

والحرية في الاختلاف على وجه خاص . ولذا كان حق المناقشة الحرة وحق المعارضة من الحقوق الأولى التي كفلتها الثورة الانجليزية كما أن حق الحرية السياسية انبثق من حرية الضمير الديني . وما الديمقراطية السياسية الا امتدادا لتأكيد الحق في تعدد الكنائس وتعدد المذاهب . ولقد آثرنا هنا أن نجمع بين الأصول المذهبية للديموقراطية الانجليزية والديموقراطية الأمريكية ورأينا أن نعيدنا لثورة الانجليزية في القرن السابع عشر لأن الثورة الأمريكية ليست سوى تطبيق للمبادئ التي ورثها المستعمرون الانجليز الأوائل عن وطنهم الأم حتى لنكاد نرى في مبادئ الثورة الأمريكية مبادئ جون لوك مترجمة ترجمة واقعية . وجون لوك هو فيلسوف الثورة الانجليزية المحيطة كما يسمونها . ولقد تطورت الديمقراطية الانجليزية الأمريكية وعدلت من مضمونها تعديلا كبيرا في إنجلترا ومحدودا في أمريكا ولكنها احتفظت بآثارها بالأساس الذي صاغه جون ستوارت مل صياغة كلاسيكية بأن أكد حق الحرية لا للأغلبية وحدها وإنما للأقلية بل للفرد صاحب الحق المقدس في الحياة والتفكير والسلوك . فالديموقراطية الانجليزية قد وسعت مظاهرها تدخل الدولة الاشتراكي في شئون الاقتصاد والتعليم والصحة والخدمات العامة على وجه العموم كما أن الديمقراطية الأمريكية اضطرت تحت ضغط الأزمات الاقتصادية والحرية أن تطبق في ميدان الحكم كثيرا من مظاهر السيطرة السلطانية . وقد ضاق مبدأ الحرية وحق الاختلاف في اعتناق الرأي ضيقاً محسوساً بعد الحربين العالميتين في القرن العشرين . ويكفي دلالة على ذلك أن الولايات المتحدة أصبحت تنظر الى من اعتنق الشيوعية يوماً ما أنه شيوعي الى الأبد ولا يصلح من أمره تكفير ولا يلقي صفحا أو عفوا . كما أصبحت ترسم لنفسها معالم الطريق الأمريكي في الحياة وتجمده في قالب خاص كما حدثت الفاشية والاشتراكية قوالها الخاصة وتعد الخارج عليه أو المغاير له في أسلوبه « غير أمريكي » لا حقوق له كمواطن المواطن الأمريكيين . ولكن كل هذه القيود الفعلية على حق الانجليزي والأمريكي في حرية الرأي وحرية المعارضة لم تمنع الدولتين الآخريتين بالذهب الديمقراطي من أن يعلنوا أن الحرية الفردية هي حجر الزاوية في نظامهما وأنها القيمة والمقياس الذي به تسمان الحياة الخاصة والعامة .

وعلى قدر ما كان حق حرية الفرد مجال اعزاز ومفاخرة من الديمقراطية
الانجليزية الأمريكية وراية قتال في الصراع القومي والدولي ، كان في الوقت
نفسه هدف هجوم من اليمين واليسار سواء من الفاشية والاشتراكية . فالفاشية
وخاصة اللون النازي منها قد رأت في هذا الحق الطريق الى سيادة المبادئ
الرأسمالية والثقافية والسياسية التي تضع التماسك الاجتماعي والوحدة القومية
والتوة العنصرية فدعت نتيجة لذلك بالعودة الى الحكم السلطاني الشعبي
الذي هيأت الثورة الصناعية والسياسية أسبابه الأولى بأن جعلت من الجماهير
قوة عظيمة في العصر الحديث يمكن استغلالها في استناب دكتاتورية الحكم
القائم على تأييدها كما استغل ذلك لومس نابليون في القرن التاسع عشر .
ولقد هاجمت الفاشية الحرية السياسية هجوما عنيفا خاصة في شكلها البرلماني
التقليدي ووضعت انجيلها السياسي بدلا من انجيل الثورة الانجليزية الديمقراطية
مجددة فيه سيادة الشخصية والعنصرية والأمن الاجتماعي ومشيدة بالسلطة بدلا
من الحرية أسوة بما دعا اليه هيجل ونيشه ويرجن بل بما دعا اليه أفلاطون
كما أشار الى ذلك « فيدر »⁽¹⁾ في شرحه لبرنامج الاشتراكية الوطنية
الألمانية : وكتب في ذلك مومولينى كما كتب هتلر كتابه المفضل « كفاحي »
وذهب الاثنان مذهب الأنبياء لأوطانها في العصر الحديث ولمن شاء أن يسر
على شاكلتهما . وقامت دولة الفاشية لتكون أيضا كنيمة للمذهب ايميني
الحديد .

ولكن الديمقراطية الانجليزية الأمريكية لم تلق تهديدا كما لقيت من
الاشتراكية خاصة لونها الماركسي . فكارل ماركس الذي قام بتحليله
الاقتصادي للثورة الصناعية وتنبأ بحدوث ثورة بروليتارية في مجتمع صناعي
مثل إنجلترا التي اتخذ من متحفها البريطاني مركزا لدراساته لم يصدق في ذلك
التنبؤ وانما وجدت فلسفته مجالا للتنفيذ في روسيا التي كان يرميها بالانقطاع
وذلك على يد البلاشفة في ثورة اكتوبر سنة ١٩١٧ . وحلت الثورة
الشيوعية في روسيا تهديدا للديموقراطية من ناحية نظام الحكم ونظام المجتمع

"National Socialism". In Michael Oakeshott — Social and Political (1)
doctrines of contemporary Europe, New York, 1950 ch. V

بل ذهب الشيوعية الروسية الى أنها الديمقراطية الحقة فلا ديمقراطية سواها وذلك لأنها أولا حكم البروليتاريا وهم الأغلبية الشعبية الساحقة ولأنها تخدم في الوقت نفسه أهدافهم وهي أهداف الشعب . ولم تلتفت الثورة الشيوعية الى المنهج الديمقراطي البرلماني بل عدته وسيلة الطبقة الوسطى الى بسط سلطانها على الشعب واستغلاله لصالحها الخاص . وقد أكدت قيام السلطة وهاجمت الحرية السياسية بمفهومها الغربي وذلك لأن الديمقراطية الشيوعية استندت الى الثورة الفرنسية في مبادئها لا الى الثورة الانجليزية . والثورة الفرنسية بالرغم من اعلانها مبادئ الحرية والمساواة والاخاء الا أنها تتضمن في الوقت نفسه نظرية روسو في سيادة الارادة العامة سيادة مطلقة وهي النظرية التي تسرت الى فلسفة هيغل التمييزية وفلسفة ماركس اليسارية واتفقت مع تجربة قيصوq النازية والشيوعية في روسيا وتراث القيصرية في روسيا .

ولقد خرجت النازية من المعترك السياسي الدولي الخالي بهزيمة المانيا وايطاليا في الحرب العالمية الثانية . ولا يزال الصراع مستمرا بين الديمقراطية الغربية والديموقراطية الشرقية . ومن الطريف أن الرئيس روزفلت والمارشال ستالين والمستر تشرشل اتفقوا في مؤتمر يالنا على أن ينسقوا سياسة بلادهم في مقابلة المشاكل السياسية والاقتصادية لأوروبا المحررة وفق المبادئ الديمقراطية^(١) . وحين وضعت الحرب أوزارها تبين البعد السحيق في مفهوم الديمقراطية بين حلفاء أمس فلا يزال الروس يأخذون بالعبارة المشهورة التي قالها لينين وهي تأكيد الديكتاتورية الديمقراطية للعامل والفلاحين على حين أن الانجليز والأمريكيين لا يزالون يعارضون هذا النظام بنظامهم السياسي التقليدي .

وبين هاتين الجبهتين الشرقية والغربية ومبادئها التي تكاد تتعارض في نظام الحكم وان كانت قد أخذت تتقارب في أهدافه خاصة في ديمقراطية إنجلترا الناضجة بدأت تظهر فلسفة سياسية تحرص على أن تكون مستقلة

(١) "True Democracy" In the Manchester Guardian March 23ed, 1946 .

وَألا تكون شرقية ولا غربية وإنما تسوحى مبادئها من حاجات البلاد الوسطى بين الشرق والغرب آسيا وأفريقيا . وليس من اليسر أن نذهب الى أن هناك عاطفة موحدة بين هذه الشعوب فى هذا المضمار لأنها متباينة فى الحاضر والماضى وإنما قد جمع بينها وجود أوروبا الاستعمارى فى آسيا وأفريقيا واشراكها فى الخضوع لسلطانة المفسد . ولذلك رأينا أندونيسيا^(١) الجديدة فى عهد استقلالها وعضويتها فى هيئة الأمم المتحدة تعلن خاصة فى عهد حكومة ناصر أنها فى مضمار السياسة الدولية تصر على أن يكون لها أثر ذاتى فاعلى لا موضوعى انتمالى ومن ثم فهى تؤثر مياسة الحياد « الإيجابى » لا « العقيم » بأن تأخذ الموقف المناسب فى الوقت المناسب حسب مصالحها الخاصة فى نطاق ميثاق هيئة الأمم المتحدة بما يحقق السلام العالمى ويخفف الصراع والاحتكاك بين الكتلتين . كما نرى أن شهرو يقود حركة الحياد الإيجابى فى الهند وبين الشعوب الآسيوية على وجه العموم وقد أكد ذلك فى مؤتمر « لكنو »^(٢) . وتوجت حركة الحياد الإيجابى فى مؤتمر « باندونج » الذى مثل مصر فيه السيد الرئيس جمال عبد الناصر وقد كان له فضل المساهمة فى توجيهه نحو تحديد سياسة داخلية ودولية فى الوقت نفسه . وبلغ بمصر حرصها على هذه السياسة الإيجابية وتأكيدا لانتهاها لدول « العامل الثالث » أن ضمنت دستور ثورتها مبادئ مؤتمر باندونج .

وهكذا لم يعد العالم مقسما بين جهتين تضمان وحدات قومية وتمثلان مبدئين متعارضين وإنما دخلت دول « العامل الثالث » بمبادئ تبتغى بها حفظ الميزان الدولى والداخلى . والعالم القلق ينتظر نتائج تفاعل هذه القوى فى صراعها وبتساءل أهو صراع متقاتل أم صراع يائس ؟؟

“Indonesian Politics and Nationalism by Mc.T. Kahin” In William (١)
Holland editor : Asian Nationalism and the West New York, 1953 Part One.

“Summaries of Lucknow Conference Discussions” In Ibid Part Four. (٢)